الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

التوظيف بالعقود المؤقتة في مجال التعليم بين الحق في الشغل القار وإكراهات الموازنة العامة (المغرب)

ورقة سياسات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراساتAFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة.

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

كل الصور المأخوذة هي من مصادر مفتوحة على الإنترنت

محتوى هذا الإصدار لا يعبر عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من الشركاء

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA
الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التوظيف بالعقود المؤقتة في مجال التعليم بين الحق في الشغل القار وإكراهات الموازنة العامة (المغرب)

ورقة سياسات

كتابة: أشرف ميمون

باحث في مجال حقوق الإنسان
و ناشط حقوقي بالمغرب
عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان
عضو اللجنة المركزية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

عـرف قطـاع التعليـم بالمغـرب منـذ 1959 **نظـام توظيـف موحـد** ينـدرج فـي إطـار الوظيفـة العموميـة، لكـن مـع انـطلاق مـا سمـي بمشـروع إصلاح نظـام التربيـة والتكويـن، الـذي تـوج بإصـدار الميثـاق الوطنـي للتربيـة والتكويـن، كوثيقـة مرجعيـة تضـم المرتكـزات والغايـات الكبـرى لمشـروع التعليـم بالمغـرب، سـيعرف قطـاع التعليـم لأول مـرة مـا يصطلـح عليـه **بتنويـع أوضـاع المدرسيـن** مـن خلال المـادة 135 مـن الميثـاق، حيـث نصـت علـى: «يتـم تنويـع أوضـاع المدرسيـن الجـدد مـن الآن فصاعـدًا، بمـا فـي ذلـك اللجـوء للتعاقـد علـى مـدة زمنيـة تدريجيـة قابلـة للتجديـد علـى صعيـد المؤسسـات والأقاليـم والجهـات.» سـيلي هـذا النـص محـاولات عديـدة لفـرض سياسـة التعاقـد بقطـاع التعليـم بمسـميات مختلفـة كالعرضييـن –أسـاتذة سـد الخصـاص... أمـا الانطلاقـة الحقيقيـة لاعتمـاد قـرار **التوظيـف بالعقـود المؤقتـة** وإنهـاء التوظيـف العمومـي فـي قطـاع التعليـم بشـكل صريـح فسـينطلق مـع قـرار وزارة التربيـة الوطنيـة والتكويـن المهنـي توظيـف 11000،[1] إطـار بموجـب عقـود محـددة المـدة بقطـاع التعليـم تنفيـذًا للمذكـرة الوزاريـة رقـم 866-16 بتاريـخ 7 نوفمبـر 2016 فـي شـأن التوظيـف بموجـب عقـد يتـم إبرامـه مـع الأكاديميـات الجهويـة.

ومـن منظـور الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة يعتبـر العمـل بالعقـود محـددة المدة في مجـال التعليـم العمومي بالمغـرب سياسـة تراجعيـة عـن التوظيـف العمومـي الـذي كان يعرفـه القطـاع، إذ هـو تكريـس للهشاشـة وعـدم الاستقـرار الوظيفـي وانتهـاك صـارخ للحـق فـي الشـغل القـار بمـا يحفـظ كرامـة وحقـوق الشـغيلة.

كيف يمكننا التوفيق بين مطلب الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية كحق في الشغل القار وإكراهات الموازنة العامة والمناصب المالية؟

- **خلفيات ومخاطر التوظيف بالعقود المؤقتة بقطاع التعليم**

تعـرف الـعلا قـة بيـن الشـغيلة التعليميـة والـوزارة الوصيـة منـذ 2016 توتـرًا يصـل حـد الاحتقـان فـي بدايـة كل دخـول اجتماعـي ومدرسـي وذلـك راجـع إلـى اختلاف وجهـات النظـر بخصـوص خلفيـات التوظيـف بالعقـود المؤقتـة وتقييـم خطورتهـا علـى الوضعيـة الاجتماعيـة للشـغيلة بشـكل خـاص وجـودة التعليـم بشـكل عـام، حيـث تعتبـر الـوزارة الوصيـة أن التشـغيل بالعقـود المؤقتـة هـو خيـار إسـتراتيجي للدولـة مـن أجـل تمكيـن الأطفـال كافـة مـن حقهـم فـي التمـدرس، وكذلـك توفيـر الظـروف الملائمـة لإنجـاح العمليـة التعليميـة والارتقـاء بجـودة منظومـة التربيـة وتعزيـز المـوارد البشـرية بمختلـف أسلاك مؤسسـات التربيـة والتعليـم العموميـة وضمـان السيـر العـادي للدراسـة بهـذه المؤسسـات.

فـي مقابـل هـذا التصـور أو لنقـل النقيـض لـه، تـرى النقابـات التعليميـة الأكثـر تمثيليـة ومعهـم التنسـيقية الوطنيـة للمتعاقديـن أن الخلفيـات الحقيقيـة لقـرار التعاقـد بقطـاع التعليـم ترجـع مـن الأسـاس إلـى تنفيـذ جملـة مـن الإجـراءات المـملاة مـن المؤسسـات الدوليـة كالبنـك الدولـي وصنـدوق النقـد الدولـي، تعيـد هيكلـة النظـام التعليمـي علـى اسـس تجعلـه أكثـر ملاءمـة لحاجيـات رأس المـال العالمـي وتخفيـض نفقـات التعليـم مقابـل خدمـة الديـون المتراكمـة. كمـا جـاء فـي نـص مداخلـة الأسـتاد محمـد العثمانـي فـي نـدوة حـول التعاقـد مـن تنظيـم الكونفدراليـة الديمقراطيـة للشـغل.[2]

إن تخفيـض كلفـة الأجـور وتفعيـل العمـل بالمشـاريع والانفتـاح علـى مصـادر أخـرى للتمويـل وإدخـال المنافسـة بيـن المؤسسـات التعليميـة كمـا هـو واضـح مـن خلال النظـام الأساسـي للتعليـم وتطبيـق هـذه السياسـة مـن شـأنه خلـق مخاطـر جمـة.[3]

أبرزها ما ذكره الأستاذ العثماني في المداخلة المشار إليها سابقًا:

- تهديـد الاسـتقرار الوظيفـي الـذي يهـدد بـدوره الاسـتقرار الاجتماعـي للشـغيلة التعليميـة مـن خـلال العمـل والتوظيـف بالعقـود المؤقتـة.
- خلـق فئـات جديـدة لا تحظـى بنفـس حقـوق مثيلاتهـا فـي القطـاع مـن حيـث الأجـور غيـر المتسـاوية أو النظـام الوظيفـي غيـر الموحـد، حيـث إن هنـاك فئـة متعاقـدة مـع الأكاديميـات وفئـة الوظيفـة العموميـة، مـا يشـكل تمييـزًا يهـدد اسـتقرار القطـاع.

- تأثير العمل في حرية العمل النقابي بحيث إن استمرارية المنصب تكون مرتبطة بتقييم مردودية المتعاقد ما لا يسمح له بممارسة حقه في الإضراب لأنه قد يهدد استمراريته في الشغل.

بعد عرض وجهات النظر المختلفة ودفوعات الجهات المتشابكة في الموضوع يتضح أن تقريب وجهات النظر والبحث عن حلول وسط قريبة ومتوسطة المدى ضرورة ملحة لما يعرفه القطاع من حيوية وأهمية بالغة.

الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم ضرورة مجتمعية وفرصة للاتفاق

يشكل المتعاقدون بقطاع التعليم منذ 2016 إلى 2022 ما يقارب 119000 متعاقد،[4] وهو رقم ضخم في حصيلة الشغيلة التعليمية، ما يفرض ضرورة الحوار والتنازلات المتبادلة لاستمرار السير العادي لهذا المرفق العمومي وقد عرف شهر أكتوبر سلسلة من اللقاءات والحوارات التي توجت بمحضر اتفاق،[5] حول النظام الأساسي استطاعت من خلاله الحكومة إرجاع الأساتذة المضربين إلى حجرات الدرس، لكن لم ينهَ ملف التوظيف بالعقود المؤقتة رغم أنه اقترح مجموعة من الإجراءات تم تضمينها في النظام الأساسي للتعليم تعتبر حلًّا مؤقتًا لهذا الملف حيث كان أبرزها:

- إضفاء صفة الموظف العمومي على العاملين كافة بقطاع التربية الوطنية ومقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية.
- معالجة اشتراكات التقاعد الخاصة بالموظفين (المتعاقدين) منذ 2017 و2021.
- في سياق هذا الحوار ونتائجه ووقف الإضرابات كتعبير عن حسن نية جميع المكونات والبحث المسؤول عن الحلول يتضح أن الموضوع يلزم مشاركة أوسع طيف من المجتمع في نقاشه، وأيضًا في المقترحات وآليات التنزيل.

بعض المقترحات وآليات تنزيل النظام الأساسي للتعليم في شقه المرتبط بالتوظيف

يعتبر النظام الأساسي الحالي والمتفق عليه بعد إشراك النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في صياغة مضامينه وتضمين مقترحات الشغيلة وثيقة أكثر تقدمًا، وبالتالي فإن أكبر التحديات التي تواجهها بسبب حداثة مولدها والمخاض العسير الذي رافق الاتفاق حولها هو إشكالية التنزيل السريع والتدريجي لمضامينها، ولذلك سيكون من الضروري لدعم مقترحاتنا الحديث عن نماذج قد نعتبرها ناجحة وكان لها وضع شبيه، ولعل من بينها تجربة الأردن التي استمر إضراب رجال ونساء التعليم فيها أكثر من 4 أسابيع. نمط التوظيف في مجال التعليم في الأردن هو شبيه جدًّا بالمغرب، فأي توظيف عمومي مرتبط بوزارة التعليم، لكن رغم ارتباط الحكومة بصندوق النقد الدولي وضرورة تخفيض فاتورة أجور القطاع العام، لم تلجأ إلى تغير نمط التوظيف واعتماد التوظيف بالعقود المؤقتة لتقليل كلفة الأجور، بل حافظت على الطبيعة الوظيفية للعاملين بقطاع التعليم ومحاولات التفاوض في قيمة العلاوات والأجور الأساسية، ورغم أن هذا الإجراء نفسه قوبل بالرفض والاحتجاج من نقابة المعلمين فإنه من الواجب الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية وفي سياق العمل على إعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني، ومواجهة التحديات الهيكلية خاصة في أوضاع المالية العامة، حافظت على الوضع الوظيفي للمعلمين كموظفين للقطاع العام، هذا الوضع الذي على الأقل يضمن لهم الأمان الوظيفي في أفق تحسين جودة الأجور والرواتب بعد تعافي الاقتصاد تدريجيًّا، وهذا ما ترجمه اتفاق نقابة المعلمين الأردنية والحكومة حول زيادات تدريجية في الأجور والعلاوات والبدلات بما يراعي التحديات الاقتصادية وبما يحفظ كرامة المعلمين ووضعهم الاجتماعي والوظيفي مع استمرار الحوار والمطالبة في جو تسوده المسؤولية المتبادلة.[6]

إن التجربة الأردنية تؤكد أن التحديات الاقتصادية والارتباطات بمؤسسات التمويل العالمي لا تبرر ولا تفرض بالضرورة المساس بالوضع الوظيفي للمعلم كموظف عام، وأن هناك إمكانات ومساحات لتقليص المؤقت من الأجور في القطاع العام عبر تفاهمات مسؤولة وصرف زيادات تدريجية مع الحفاظ على الإطار الوظيفي للمعلم.

وفي هذا السياق لتعزيز جهود الحكومة المغربية وتثمين الاتفاق الحكومي مع النقابات التعليمية،[7] تجب الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي ومأسسته هو ضرورة مجتمعية واستمراره هو ضرورة حيوية لجودة سير المدرسة العمومية وبالتالي وجب تثمين المجهود المشترك المبذول بين الحكومة والنقابات التعليمية بالمغرب واعتبار وثيقة النظام الأساسي للتعليم بالمغرب ورشة مفتوحة للتداول والحوار وأرضية لإصلاح التعليم بالمغرب شريطة تنفيذ السياسات المقترحة بالوثيقة والالتزام بها مع ترك الشق المرتبط بطبيعة التوظيف متروكًا للنقاش والحوار، خصوصًا وأن الحكومة من خلال النظام الجديد قطعت شوطًا مهمًّا نحو إعادة إدماج الأساتذة في سلك الوظيفة العمومية، ولو أنه إدماج غير تام لكنه يبقى مقبولًا في أفق تعميق النقاش بين أطراف الملف من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى، ولضمان استمرار هذا الجو من الثقة المتبادلة بعد توتر العلاقة واستمرار الاحتجاج والإضراب ما يقارب شهرين يستوجب:

إعادة تقييم حقيقية لتجربة التوظيف بالعقود المؤقتة بقطاع التعليم وآثارها في الموازنة العامة وهل فعلًا كان لها مردود ملموس على عملية تقليص النفقات العامة، مع العلم أن حجم النفقات العامة مقارنة مع ما قبل نهج سياسة التوظيف بالعقود المؤقتة لم يعرف أي انخفاض ملحوظ بل ربما العكس.

الحفاظ على الوضع الحالي لطبيعة التوظيف في قطاع التعليم بما يضمنه هذا الوضع من استقرار وظيفي يسمح للمعلم بالمساهمة في تجويد المدرسة العمومية وجعله شريكًا أساسيًّا في إصلاح التعليم.

التفاهم المسؤول مع النقابات التعليمية على التدرج في صرف العلاوات والزيادة في الأجور مقابل استمرار الحكومة في العمل على مشروع إدماج تدريجي كامل للمعلمين بما لا يؤثر في الموازنة العامة ويحفظ كرامة الأساتذة.

وفي هذا الصدد يمكن الإحالة كذلك على تجربة الجزائر في حل ملف المتعاقدين والتي عملت على إدماجهم عبر مراحل بما يراعي عدم إثقال كاهل الموازنة العامة السنوية وقد كان لهذه التجربة أثر طيب في رجال ونساء التعليم بالجزائر الذين حافظوا على وضعهم الوظيفي المعتبر وفي نفس الوقت استفادت الحكومة من مدة زمنية مهمة لتجاوز بعض العقبات المالية الخاصة بموظفي القطاع العام. لذلك نقترح العمل على إدماج الأساتذة المتعاقدين في أسلاك الوظيفة العمومية عبر مراحل زمنية مختلفة.[8]

إدماج الأساتذة المتعاقدين في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية هو بداية حقيقية لحل ملف المتعاقدين

بعد الاطلاع على تجارب كل من الأردن والجزائر ونتائج سياساتهما في تدبير هذا الملف مع استحضار إدماج الأساتذة المتعاقدين (أطر الأكاديميات) في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية الجديد وأخذًا بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية للبلاد وتأثيرها في الموازنة العامة ومخصصات وزارة التربية الوطنية، يمكن الخروج بتوصية مهمة، وهي تخصيص بعض المناصب المالية الجديدة لعملية الإدماج بحيث لا يؤثر في الغلاف المالي السنوي المخصص للمناصب المالية الجديدة وفي نفس الوقت إيجاد حلول أكثر للإدماج التام في الوظيفة العمومية.[9]

الخاتمة

مما سبق يتضح لنا أنه:

مـن الضـروري التنصيـص علـى الإدمـاج الكلـي للأسـاتذة المتعاقديـن فـي النظـام الأساسـي الجديـد للدفعـات الجديـدة مـن الخريجيـن تفاديًـا لتراكـم عـدد المتعاقديـن، لمـا يمكـن أن يسـببه مـن تعقيـدات لملـف الإدمـاج.

تعتبـر خطـوة إدمـاج الأسـاتذة المتعاقديـن فـي النظـام الأساسـي لموظفـي وزارة التربيـة الوطنيـة هـو بدايـة حقيقيـة لحـل ملـف المتعاقديـن، ولـو أن التنسـيقية الوطنيـة للمتعاقديـن والنقابـات التعليميـة تعتبـر أنـه إجـراء غيـر كافٍ إلا أنـه مقبـول فـي صيـرورة حـل هـذا الملـف الـذي ظـل عالقًـا منـذ 2016، وأيضًـا هـو إجـراء يترجـم حسـن نيـة مـن الحكومـة ويدعـم جهودهـا نحـو البحـث عـن حـل نهائـي لهـذا الملـف بمـا يضمـن كرامـة وحقـوق نسـاء ورجـال التعليـم ولا يمـس بوحـدة فئتهـم، وأيضًـا دون إثقـال كاهـل الموازنـة العامـة وبحـث الحكومـة عـن تنويـع طـرق لتمويـل عمليـة الإدمـاج الكامـل عبـر مراحـل.

المراجع:

1. التوظيف بموجب عقود، 1 نوفمبر 2016، الموقع الرسمي، المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، https://cutt.ly/qw5L8xVz

2. التشغيل بالتعاقد.. الخلفيات والمخاطر، دانا بريس، 28 مارس 2021، https://www.danapress.ma/20303

3. المرجع السابق.

4. حسن الهيثيمي، حوالي 566 ألف مُوظف بالمغرب وتراجع التوظيف سببه التعاقد مع 119 ألف أستاذ وإطار في قطاع التعليم (تقرير)، 22 أكتوبر 2022، https://cutt.ly/Bw5L5JG2

5. محضر اتفاق الحكومة مع النقابات التعليمية الأربع، الأكثر تمثيلية 10 ديسمبر 2023، https://www.tawjihnet.net/vb/threads/37610/

6. مهند مبيضين، الأردن ودروس إضراب المعلمين المستفادة، العربي الجديد، 7 أكتوبر 2019، https://cutt.ly/zw5Zyzi0

7. محضر اتفاق الحكومة مع النقابات الأربع الأكثر تمثيلية، 10 ديسمبر 2023، www.tawjihnet.net/vb/threads/37610/

8. أزمة توظيف المدرسين بالتعاقد: تجارب مغيبة ودروس منسية، 21 مارس 2019، https://lakome2.com/opinion/108860/

9. رسميًّا الجريدة الرسمية تحميل النظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطني 2024، الجريدة الرسمية، 28 فبراير 2024، https://www.tawjihnet.net/vb/threads/37786/